مجتمع

نيوزيلندا: بؤرة محلية جديدة لفيروس كورونا

بعدما كانت نيوزيلندا قد نجحت في هزم فيروس كورونا، أعلنت السلطات أمس الأحد اكتشاف بؤرة جديدة للفيروس على أراضيها، إذ سُجّلت إصابة عائلة من ثلاثة أفراد بكوفيد-19، من بينهم امرأة تعمل في شركة تموين تُقدّم خدمات للرحلات الجوّية الدوليّة. وأشار وزير الصحّة كريس هيبكينز إلى أنّ مصدر الإصابات لم يُحدّد بعد. أضاف أنّ السلطات الصحّية تبحث عن إصابات أخرى في أماكن أخرى. وفي هذا الإطار، أعلنت السلطات فرض إغلاق عام في أوكلاند، أكبر مدن البلاد، لمنع انتشار الفيروس. (فرانس برس)

غينيا: إصابات أولى بإيبولا منذ 2016

أعلنت هيئة الأمن الصحي في غينيا إصابة ثمانية أشخاص بفيروس إيبولا في جنوب شرقي البلاد، توفي ثلاثة منهم، وذلك في عودة أولى للمرض منذ أسوأ تفشٍّ في العالم بين عامَي 2013 و2016. وأصيب المرضى بالإسهال والقيء والنزيف بعد حضورهم مراسم دفن في منطقة جويكي. وأفادت الهيئة، أمس الأحد، بأنّ الخمسة الذين ما زالوا على قيد الحياة عُزلوا في مراكز لعلاج. وأضافت أنّ العمل جارٍ على تتبع وعزل المخالطين، فيما تتواصل مع منظمة الصحة العالمية ووكالات صحية أخرى للحصول على لقاحات خاصة. (رويترز)

(بن هاستي/ Getty)

لقاح كورونا للأطفال؟

الأطفال غير مشمولين في عملية التحصين الكبرى التي يشهدها العالم حالياً ضد فيروس كورونا. لكن في إطار التجارب القائمة على اللقاحات، أعلنت جامعة أكسفورد البريطانية أنّها تجري تجارب سريرية على لقاح أسترازينيكا-أوكسفورد المضاد لفيروس كورونا الجديد، للأطفال الذين تبلغ أعمارهم ستّة أعوام، وذلك بهدف اختبار فعاليته لدى من تقلّ أعمارهم عن 18 عاماً. وكشفت الجامعة أنّ تجربتها الأولى تستهدف الفئة العمرية التي تتراوح ما بين ستة أعوام و17 عاماً، لكنّها تقيس الفعالية فقط لمن تتراوح أعمارهم بين 16 عاماً و17. وقد أفادت صحيفة «ذي إندبندنت» البريطانية بأنّ نحو 300 متطوع من تلك الفئة العمرية سيحصلون على حقنة في المحاولة الأولى على مستوى العالم لتحديد إمكانية حصول استجابة مناعية قوية لدى الصغار.

ويوضح الدكتور أندرو بولارد، وهو أستاذ عدوى الأطفال والمناعة في جامعة أكسفورد وكبير الباحثين في هذه التجربة، أنّه «على الرغم من عدم إصابة الأطفال بمعظمهم بفيروس كورونا الجديد ومن غير المحتمل أن يصابوا بالعدوى، فإنّه من المهم إثبات السلامة والمناعة»، مبيناً أنّ «هذه التجارب الجديدة ستوسّع لتشمل الفئات العمرية الأصغر بهدف السيطرة على كوفيد-19».

تجدر الإشارة إلى أنّ هذه التطوّرات تأتي بعد أيام من كشف نائب كبير المسؤولين الطبيين في إنكلترا، البروفسور جوناثان فان تام، أنّ تجارب عدّة كانت تجرى بالفعل لتطوير لقاحات صديقة للأطفال، وأنّه «من الممكن تماماً» أن يُرخّص بعضها بحلول نهاية العام الجاري.

(العربي الجديد، قنا)

تسمّم في ريف دمشق

عبدالله البشير

شهدت مناطق عدة في محافظة ريف دمشق (تحيط بالعاصمة دمشق من كلّ جهاتها) حالات تسمّم عدة بسبب تسرب مياه الصرف الصحي إلى شبكات مياه الشرب، الأمر الذي بات مقلقاً في ظل الإهمال المستمر من قبل الجهات المسؤولة التابعة للنظام السوري، التي تتقاعس عن إيجاد حلول جذرية وخصوصاً مع تكرار مثل هذه المشاكل، في المحافظة التي تبلغ مساحتها نحو 18 ألف كيلومتر مربع، وكانت تضمّ قبل الثورة عام 2011، نحو 3 ملايين نسمة.

ويتحدّث الناشط في بلدة سعسع تركي السويد، لـ«العربي الجديد» عن أزمة المياه التي تعيشها البلدة منذ سنوات، حتى قبل بدء الثورة، لافتاً إلى ظهور حالتي تسمم في تلك الفترة نتيجة تلوث المياه. ويقول إن الجهات المسؤولة والتابعة للنظام السوري لم تكن تهتم بالمطلق بنظافة المياه وصيانة شبكاتها، علماً أن شبكات مياه الصرف الصحي في البلدة لم تخضع للصيانة أو التوسعة منذ سبعينيات القرن الماضي. ويقول السويد: «تسرّبت مياه الصرف الصحي إلى شبكة مياه الشرب مرتين قبل عام 2011. بعد ذلك، تغير لون مياه الشرب وباتت صدئة. واللافت أن تعيين مدير مؤسسة المياه في البلدة يعتمد على المحسوبيات. حالياً، المسؤول عن مؤسسة المياه هو مدرس في المرحلة الابتدائية وليس ملماً بهذا القطاع، على الرغم من وجود مهندسين متخصصين، عازياً الأمر إلى القسمة العائلية. يضيف: «كنا نطلق مبادرات لتنظيف خزانات المياه نتيجة إهمال الجهات المسؤولة. ويحصل أن يتجمع متطوعون من أهالي البلدة وينظفوا الخزانات، لتصبح المياه صالحة للشرب بعدما تكون قد أهملت لوقت طويل. في البلدة (سعسع) ثلاث آبار لضخ مياه الشرب. وحالياً، العمل جارٍ لحفر بئر رابعة، على أمل أن يكون هناك حلّ للأزمة التي تمرّ فيها البلدة».

وبحسب مصادر محلية، تم تسجيل 200 حالة تسمم بسبب شرب المياه الملوثة في كل من بلدات كناكر وسعسع والقليعة. ولجأ الأهالي إلى شراء عبوات المياه خوفاً من التسمم، إذ عانى البعض من الإعياء والإسهال والآلام في البطن. أما في بلدة كناكر، فيؤكد الناشط الإعلامي أنس الخطيب أن آبار المياه التي تغذي البلدة تختلف عن آبار المياه التي تغذي بلدة سعسع القريبة، مشيراً في حديثه لـ «العربي الجديد» إلى أن السبب الرئيسي للتلوث في شبكة المياه ناجم عن الإهمال وعدم المتابعة الدورية. يضيف أن الإصابات الناتجة عن التلوث لم تدفع الجهات التابعة للنظام السوري إلى حلّها بشكل جذري أو التعامل معها بجدية، فالشبكة متضررة وتحتاج دائماً للصيانة، وهذا غير متوفر أبداً، فضلاً عن النقص في كميات المياه التي يحصل عليها الأهالي بالمقارنة مع ما هو مطلوب. والأسباب عدة منها أزمة الكهرباء اللازمة لتشغيل مضخات المياه في المنازل.

إلى ذلك، تواجه مناطق ريف دمشق ومناطق أخرى في العديد من المحافظات السورية مشكلة في مياه الشرب بسبب الأعطال والأضرار التي طاولت شبكات التغذية على مرّ الأعوام في ظل إهمال الصيانة والفساد. وعلى الرغم من مناشدات المواطنين لإيجاد حلول، إلا أن هناك تجاهلا لهذه المناشدات من السلطات الرسمية كما جرت العادة. والسبب الذي يذكر دائماً هو العقوبات الاقتصادية المفروضة من الخارج.

سلمان أبو حسين من أهالي بلدة كناكر، يقول لـ «العربي الجديد» إن مياه الشرب بالكاد تتوفر بسبب انقطاع الكهرباء، ما يدفع كثيرين للجوء إلى الآبار لتعويض النقص. كما يلجأ البعض إلى شراء المياه رغم كلفتها المرتفعة، الأمر الذي يرهق الأهالي اقتصادياً. يذكر أنه في وقت سابق، سجلت وزارة الصحة التابعة للنظام السوري 700 حالة تسمم من جراء المياه الملوثة في مدينة المعضمية، والسبب هو اختلاط مياه الصرف الصحي مع شبكة مياه الشرب.

تلوث المعضمية

في اكتوبر/ تشرين الاول الماضي، اصيب نحو 500 شخص بالإسهال في منطقة معضمية الشام بمحافظة ريف دمشق، ورجحت جهات صحية تابعة للنظام السوري ان السبب هو تلوث مياه الشرب في المنطقة. وشهدت المنطقة التي يعيش فيها نحو 175 الف شخص استنفاراً للكادر الصحي لتقديم العلاج للاهالي، كما أرسلت عينات من مياه الشرب إلى مختبرات وزارة الصحة.

تحقيق

أطفال تونس
متظاهرون يريدون العيش

مشاركة قصّر تونسيين في تحرّكات احتجاجية مختلفة أخيراً، استدعت أخذاً ورداً من قبل جهات عدّة حاولت البحث عن تفسيرات لما يحدث

مبكرا في ساحات التظاهر (الشاذلي بن ابراهيم/ Getty)

تونس ـ **بسمة بركات**

تميّزت التحركات التي شهدتها مختلف المحافظات التونسية بمشاركة الشبان والأطفال التي تأتي كتجربة أولى لهم في الاحتجاج بالساحات العامة. من بين هؤلاء من لم يتعدّ 14 عاماً، ومن يبلغ حالياً 18 عاماً فهو كان في خلال ثورة 2011 طفلاً صغيراً ولم يواكب الحراك ضدّ نظام زين العابدين بن علي، لكنّهم اليوم ينتفضون في الشوارع ويهتفون ضدّ السياسيين وضدّ الأحزاب، وثمّة منهم من يخرّب الممتلكات العامة والخاصة. وتطرح التساؤلات حول هويّة قادة الاحتجاجات ومطالبهم.

علاء، فتى تونسي يبلغ من العمر 13 عاماً، من حيّ شاكر في مقرين، إحدى الضواحي الجنوبية لمدينة تونس، والتي تُعَدّ فقيرة ومهمّشة، علماً أنّ واقع أبنائها لا يختلف عن واقع سواهم في مناطق أخرى. يخبر «العربي الجديد»، بأنّ أطفال الحيّ كانوا يجتمعون ليلاً بعد التنسيق في ما بينهم للتعبير عن غضبهم. يضيف «نحن نريد العيش»، ملخّصاً بهذه العبارة واقع عشرات الناشئة في حيّه. ويشير علاء، الذي انقطع عن التعليم وتوجّه إلى التدريب المهني في مجال الميكانيك، إلى أنّه «كثيرة هي الأسر التي تعرف أوضاعاً اجتماعية دقيقة، وأرباب منازل كثيرون لا يعملون وسط غياب لأبسط المرافق الحيوية. بالتالي تئنّ الأحياء تحت الفقر». ويؤيّد علاء في رأيه هذا رفيقه عزيز البالغ من العمر 14 عاماً، والذي يشتكو من عدم توفّر مرافق أساسية في الحيّ، ولا حتى مساحات لممارسة الرياضة. ويقول: «كان لدينا ملعب خاص بكرة اليد لكنّه أزيل، بالتالي لم يعد يتوفّر أيّ مكان يستطيع الأطفال والشبان ارتياده».

أمّا محمد، وهو عامل نظافة في إحدى البلديات، فيؤكد لـ«العربي الجديد»، أنّه يساند تحركات الشبان والأطفال، إذ إنّ «وضع البلاد لا يسرّ والحكومة لا تهتم بالفئات الفقيرة». ويقول إنّ «ما أقوم به لا يكفي لتأمين احتياجات أسرتي، الأمر الذي اضطرني إلى جمع القوارير نهاراً». ويشرح محمد أنّه يجمع القوارير «لتأمين علاج ابني المريض الذي يعيش بكلية واحدة». يضيف أنّه «بسبب تركيز المستشفيات العمومية على مواجهة كورونا، عمدت إلى تأجيل علاج الأطفال، بالتالي يتوجّب عليّ مداواة ابني في القطاع الخاص. لكنّني عاجز عن ذلك، إذ إنّني في كلّ مرة لا أنجح في جمع كلفة العلاج». وفي تصريح إعلامي أدلى به المتحدث الرسمي باسم وزارة الداخلية خالد الحيوني، كانت إشارة إلى أنّ الفئات العمرية المشاركة في احتجاجات تونس هي بمعظمها من القصّر، إذ لا تتعدّى سنّ المحتجين 15 عاماً إلى جانب من تراوح أعمارهم ما بين 20 و25 عاماً. من جهته، أفاد المتحدث الرسمي باسم المحكمة الابتدائية في سوسة جابر الغنيمي، بأنّ النيابة العمومية هناك أذنت بإصدار أحكام بالسجن تراوح ما بين سنة وسنتين في حقّ عدد من الأشخاص الذين شاركوا في الاحتجاجات الليلية، موضحاً في تصريح إعلامي، أنّ قاضية الأطفال بالمحكمة الابتدائية في سوسة (1) أذنت بإصدار بطاقات إيداع بإصلاحية سيدي الهاني في حقّ 20 قاصراً من الذين شاركوا في أحداث الشغب الليلية.

وفي السياق، أكد مساعد وكيل الجمهورية في المحكمة الابتدائية في القصرين، شوقي بوعزي، الاحتفاظ بـ72 شخصاً، معظمهم ممّن تراوح أعمارهم ما بين 15 عاماً و17، وأنّ بطاقات بالسجن صدرت في حقّ 34 شخصاً، وأحيل سبعة قاصرين إلى إصلاحية سيدي بوزيد فيما أطلق سراح البقية كونهم تلاميذ.

وفي محافظة صفاقس، أحيل 12 قاصراً على قاضي الأطفال وقاضي تحقيق الأطفال، بحسب الناطق الرسمي باسم محاكم صفاقس مراد التركي، في حين أنّ ثمانية من القصّر المشاركين في الاحتجاجات في محافظة المنستير أحيلوا إلى قاضي الأطفال لاتخاذ التدابير اللازمة في حقهم. وأوضحت المتحدثة الرسمية باسم محاكم المنستير والمهدية، روضة بالريمة، أنّ التوقيفات التي شملت القصّر هي للضرورة القصوى ولتلافي ارتكاب جرائم أخرى، أو لتوفّر قرائن تستوجب التوقيف.

في السياق، يقول المتخصص والباحث في علم اجتماع الجريمة سامي نصر، لـ«العربي الجديد»، إنّ «ثمّة جانباً تلقائياً في احتجاجات الأطفال والمراهقين، وذلك من خلال عدوى الاحتجاجات. فالأطفال يقلّد بعضهم بعضاً، كما هي الحال عادة في تحركات التلاميذ في المدارس. كذلك، ما يحصل هو نتيجة ضغط. ففي غياب المساحات التي تهمّ هؤلاء، من قبيل دور ثقافية ومؤسسات تربوية وإغلاق المصايف ومراكز الكشافة وغيرها، شعر هؤلاء بضغط كبير دفعهم إلى التحرّك». يضيف نصر أنّ «الحجر المنزلي مسّ التونسي في العمق وضرب حياته الطبيعية، فجعل النمط الجديد لدى كل شخص شحنة مكبوتة قابلة للانفجار في أيّ لحظة، خصوصاً لدى الأطفال». ويشرح نصر أنّ «هذه الشحنة موجودة لدى الأطفال أكثر من الكبار، لأنّ الأخيرين يفرّغونها في العمل وفي مشاغل الحياة، في حين أنّ أبناء الجيل اليوم الذين تُنقل إليهم ضغوط أهلهم يعبّرون عنها بالاحتجاجات».

ويؤكد نصر أنّ «المشاركين في الاحتجاجات هم أطفال الثورة لكنّهم يلاحظون فشل مرحلة ما بعد الثورة، فيتحرّكون وكأنّهم يقولون للسياسيين: حيثما فشلتم أنتم سننجح نحن». هذا هو الجانب التلقائي في تحرّكات الأطفال، لكنّ نصر يتحدّث عن «جانب آخر تغذّيه أطراف ليست سياسية لأنّها أضعف من أن تحرّك الشارع. وتشمل تلك الأطراف مافيا المخدرات والعصابات بمختلفها وكلّ من يملك أجندات ومصالح لبثّ الفوضى، وتلك الأطراف هي الوحيدة القادرة على تحريك الشارع، والدليل استخدام هؤلاء المحتجين شماريخ (مفرقعات) باهضة الثمن وضبط الأمن عجلات مطاطية باعداد كبيرة جداً... فمن أين لهم ذلك؟ أمّا عملية التنظيم والتحرك في التوقيت نفسه والتوجّه إلى أماكن مستهدفة بحد ذاتها، كلها دليل على أنّ ثمّة من ينسّق بعض التحرّكات». ويشدد نصر على أنّه «لا بدّ من تناول ما يحصل في تونس كرسالة مشفّرة للسياسيين والمجتمع المدني والخبراء والإعلاميين والحكومة والبرلمان والمجالس البلدية ولكلّ من لديه شرعية انتخابية فيما تكشّف أنّ لا شرعية له. لا بدّ من أن يفهم هؤلاء الرسائل».

> ثمّة شحنة مكبوتة قابلة للانفجار في أيّ لحظة، خصوصاً لدى الأطفال

> غالبية الأحياء باتت اليوم مؤهّلة بشكل كبير بكاميرات مراقبة

الأسرة فقدت مكانتها

يرى المتخصص والباحث في علم اجتماع الجريمة سامي نصر أنّه «لم يعد للأسرة التونسية مكانتها، فلا هيبة ولا نفوذ على الأطفال. وثمّة عزلة، كأنّ الأطفال في عالم آخر ولا سلطة لوالديهم أو لأيّ مربّ عليهم. لا قدرة على التأثير عليهم، ما يعني حالة من الانفلات التام عند كثيرين. بالتالي، ما الذي ننتظره منهم في حين أنّ الكبت في داخلهم؟».

تحرص على ممارسة اليوغا باستمرار (Getty)

الاحتفال بعيد الحب لا يحتاج إلى شريك دائماً

فيروس كورونا الجديد الذي قلب حياتنا رأساً على عقب، كان له تأثير خاص على الأشخاص الذين ليس لديهم شركاء ويعيشون بمفردهم. في بعض فترات الحجر الصحي، كان العديد من الأشخاص العازبين بمفردهم تماماً، وقد قضى البعض أشهراً من دون رؤية أناس آخرين. إذاً، ماذا يمكنك أن تفعل عندما تكون عازباً وتكافح من أجل الشعور بالرضا؟ في هذا السياق، يعرض موقع «سايكولوجي تودايز» بعض النصائح، وهي:

1 - تذكر أنّ للحب أشكالاً عدة. فقط لأنه ليس لديك شريك في الوقت الحالي لا يعني أنه لا يمكنك الاحتفال بكل الحب الموجود في حياتك! على الرغم من أنه لا بعدّ بديلاً عن الحب والرومانسية، إلا أن حب الأصدقاء والآباء والأشقاء والأطفال والأقارب والحيوانات الأليفة والمعلمين وزملاء العمل وآخرين يُعَدّ شعوراً جميلاً. لذلك، تواصل مع من تحب واجعلهم يعرفون كم يعنون لك. كذلك، أخبرهم أنك تشعر بالوحدة ويمكنك الاستفادة من المزيد من الحب أو الدعم.

2 - احتفل بكل إنجازاتك وإنجازات العازبين الآخرين في حياتك. تعيش في مجتمعات لا تتردد في إنفاق مبالغ مالية ووقت على حفلات الزفاف. وفي كثير من الأحيان، لا ينفق كثيرون على الإنجازات الأخرى. احتفل بالتخرج وسداد الديون واليوميات الجديدة أو مجرد تخطي يوم عصيب. أرسل بطاقة أو زهوراً أو شوكولاتة إلى أصدقائك العازبين في عيد الحب إذا كنت ترغب في ذلك.

3 - ركّز على فعل الأشياء التي تجعلك تشعر بالرضا. هل تحب القراءة أو مشاهدة الأفلام القديمة أو تناول الخبز أو التنزه؟ يمكنك إعادة قراءة روايتك المفضلة أو مشاهدة فيلم قديم، أو تناول الكعك مع الشوكولاتة، أو اذهب في نزهة في الطبيعة! اختر هواية جديدة لطالما رغبت في تجربتها، أو ابحث عن وسائل جديدة لتدليل نفسك، أو عن طريقة تساعدك على الاسترخاء والراحة.

4 - تذكر أهمية اللمس. أشارت مقالة حديثة نُشرت في صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية إلى أن أحد أكبر التحديات التي واجهت الأشخاص غير المتزوجين أو غير المرتبطين خلال الوباء كان الافتقار إلى اللمس. منذ اللحظة التي نولد فيها، يساعدنا اللمس على النمو. وتشير الأبحاث إلى أن العلاج باللمس يمكن أن يساعد الأطفال الخدّج على النمو وتحسين المهارات المعرفية والتعامل مع التوتر حتى بعد مرور عشر سنوات. وثبت أن اللمس يهدئنا ويهدئ من إجهاد القلب والأوعية الدموية، ويخفّف من أعراض الاكتئاب والقلق، ويساهم في إفراز الجسم هرمون الحب الأوكسيتوسين.

5 - اعلم أنك لست وحدك، وأن كل ما تشعر به صحيح - سواء كنت تشعر بالوحدة أو الاكتئاب أو الغضب أو الإرهاق أو أي شيء آخر. بغض النظر عن مشاعرك، فإن أشخاصاً آخرين يشعرون بمشاعر نفسها. إذا لم يكن لديك أي صديق آخر يمكنك التواصل معه، فأبحث عن مجموعة دعم أو تواصل مع معالج نفسي.

(ربى أبو عمو)

العراق: لا غنى عن كاميرات المراقبة

بغداد ـ **كرم سعدي**

تردّي الأوضاع الأمنية في العراق دفع وزارة الداخلية إلى دعوة المواطنين إلى وضع كاميرات مراقبة، في محاولة للحدّ من الجرائم التي تتهددهم. وهذا ليس جديداً في ظل انتشار هذه الكاميرات في بيوت وأحياء العراقيين. باتت كاميرات المراقبة في العاصمة بغداد كثيرة. ويبدو أنّ تراجع الوضع الأمني قد يفرض مزيداً منها في الفترة المقبلة.

وكانت مديرية الشرطة المجتمعية في وزارة الداخلية، قد دعت المواطنين وأصحاب المحال التجارية، إلى وضع كاميرات مراقبة لحماية مناطقهم وممتلكاتهم. وقالت في بيان: «ندعو المواطنين وأصحاب المحال التجارية إلى نصب كاميرات المراقبة على جدران بيوتهم وفي مداخل أزقّتهم ومحالّهم، وصيانة الموجود والمنصوب منها». أضافت أن الإجراء يأتي «حفاظاً على أمن مناطقهم وممتلكاتهم، فضلاً عن مساعدة الأجهزة الأمنية في عمليات حفظ الأمن وتتبّع المجرمين، وفي الوصول إلى الجناة واللصوص والإرهابيين».

ويشهد عدد من المدن العراقية، خصوصاً العاصمة بغداد، وضعاً أمنياً غير مستقر. وتكثر جرائم الخطف والقتل، لا سيما بحقّ الناشطين المعارضين للحكومة، وأحياناً طلباً للحصول على فدية. وتعد الأحياء التي تصنّف رقابية، ويقطنها ميسورو الحال، الأكثر اعتماداً على كاميرات المراقبة، ومنها حي زيونة شرقي بغداد. يقول المواطن ناظم المرعاوي الذي يقطن في الحي، لـ«العربي الجديد»، إنه لجأ وجيرانه إلى مهندس لوضع كاميرات في الحي الذي تسكنه ثلاثون أسرة. المرعاوي الذي يعمل في تجارة الحديد يقول إنه خلال عامين، تعرّض منزلان في الحي للسرقة، في وقت فشلت ثلاث محاولات أخرى. ويشير إلى أن الحي شهد أيضاً جرائم خطف وسرقة. ويقول عدد من الذين تحدثت إليهم «العربي الجديد» إنهم يدينون بالفضل لـ«كاميرات المراقبة»، لأنها تساهم في الحفاظ على حياتهم وحياة أسرهم.

سارة خماس، التي تدير محلاً لتجميل النساء، تقضي ساعات طويلة من اليوم في عملها، وكذلك زوجها الذي يملك ورشة لتصليح السيارات، في حين يبقى منزلها خالياً لساعات طويلة؛ إذ تصطحب طفلها إلى منزل جدهما إلى حين انتهائها من العمل. تقول لـ«العربي الجديد» إنها تعتمد على كاميرات مراقبة متطورة مخفية في أماكن خارج وداخل منزلها، تمكّنها من توثيق أي عملية تستهدف أمن منزلها. تضيف: «من خلال تلك الكاميرات، نستطيع رؤية مسافة تصل إلى أكثر من خمسين متراً على جانبي منزلنا ونحن في داخله. وبتنا لا نخرج من المنزل قبل التأكد من أن الخارج آمن». كذلك، وضعت وزوجها كاميرات مراقبة في مكاني عملهما.

دعوة وزارة الداخلية المواطنين إلى وضع كاميرات مراقبة ليست جديدة، كما يقول ضابط في وزارة الداخلية لـ«العربي الجديد». ويوضح أن الوزارة في أوقات سابقة دعت أصحاب المحال التجارية والمواطنين إلى اعتماد كاميرات المراقبة من أجل الحفاظ على أمنهم. يضيف أن «كاميرات المراقبة التي يعتمدها الأهالي في منازلهم ومحالهم التجارية وفرت جهداً كبيراً على الأجهزة الأمنية، إذ ساعدت في الوصول إلى الكثير من المجرمين. ولولا أهميتها، لما دعت الوزارة المواطنين إلى نصبها».

يتابع: «في بعض الجرائم، جرى تتبّع المجرمين عشرات الكيلومترات من خلال تفريغ محتوى كاميرات المراقبة التي ينصبها مواطنون فوق أسطح منازلهم وأمام محالهم التجارية».

لكن في أحيان أخرى، ورغم توثيق الكاميرات عدداً من جرائم الخطف والاغتيال، تعجز الأجهزة الأمنية عن الوصول إلى الفاعلين، ومن بينها جريمة اغتيال الخبير الأمني هشام الهاشمي الذي وثّقت كاميرات المراقبة اغتياله من قبل مسلحين في يوليو/تموز الماضي، وجريمة خطف الناشطة الألمانية هيلا مفيس في الشهر نفسه، بالإضافة إلى أخرين.

والسبب، بحسب الضابط، يرتبط بنفوذ الجهات الخاطفة، موضحاً أن «عمليات الاغتيال والخطف التي تأتي في هذا السياق تقف وراءها مليشيات لها قوة وتأثير وسلطة، وهذا ليس سراً يخفى على أحد، بل يدركه العراقيون والحكومة أيضاً». يضيف أن الأجهزة الأمنية لم تتمكن من الوصول إلى المجرمين في العديد من الجرائم والخروقات الأمنية بسبب منعها من التحقيق.

كذلك، يؤكد الضابط أنّ «غالبية الأحياء باتت اليوم مؤهّلة بشكل كبير بكاميرات مراقبة. بالإضافة إلى الكاميرات التي نصبتها وزارة الداخلية ومجالس المحافظات، هناك توجه كبير من قبل المواطنين وبشكل طوعي لوضع الكاميرات».

ومنذ عام 2017، كشفت محافظة بغداد عن خطة لإدخال وتطوير كاميرات المراقبة وتوسيع مساحة نشرها في كافة مناطق العاصمة، لرصد حركة السيارات المشبوهة، ومعرفة مواقع تفجير السيارات، والبحث عن أماكن تواجد الخلايا النائمة، بالإضافة إلى عمليات الجريمة المنظمة.

كثيرة هي الاحداث الامنية في العراق (احمد الربيعي/ فرانس برس)

ليبيا: إطاحة بعصابة خطف أطفال

> في الحروب والأزمات، يتعرّض الأطفال لانتهاكات مختلفة. صغار ليبيا من هؤلاء، وقد سُلّط الضوء أخيراً على عمليات خطف طاولتهم

طرابلس ـ **العربي الجديد**

كشفت الإطاحة بعصابة مسلحة تخطف الأطفال في مدينة بنغازي شرقي ليبيا، عن حجم الوضع الصعب الذي خلقه انعدام الاستقرار والأمن والذي يعيشه المواطن الليبي في ظلّ استمرار أزمة السلاح وانتشار المجموعات المسلحة. وكان مكتب الإعلام في قسم النجدة التابع لمديرية أمن بنغازي أعلن عن ضبط تشكيل مسلح وخطر يمتهن خطف الأطفال وسلبهم بقوة السلاح في داخل مناطقهم ومن أمام منازلهم. وأوضح المكتب أنّ العملية تمّت بعد ورود بلاغات وشكاوى كثيرة إلى قسم النجدة الذي كلّف قوة أمنية مختصة ببدء البحث في عمليات الخطف والسلب تلك والتي تستخدم فيها سيارات مموّه زجاجها وركّابها ملثمون في الأغلب.

وقد لفت المكتب في الإطار نفسه إلى أنّ متابعة أماكن الخطف والسلب ومراجعة كاميرات المراقبة قادتا إلى تحديد هوية الأشخاص الذين تبيّن أنّهم من أصحاب السوابق الجنائية، قبل القبض عليهم وعرضهم على عدد من أولياء الأمور الذين اصطحبوا أطفالهم الذين تعرّضوا إلى الخطف في حوادث سابقة بهدف التعرّف على أفراد العصابة. ويُعَدّ هذا الإعلان أوّل اعتراف رسمي من قبل سلطات ليبيا، خصوصاً السلطة العسكرية المسيطرة على بنغازي ومناطق شرق البلاد، بشأن وجود عصابات تمتهن خطف الأطفال من أجل الفدية المالية. إلى جانب ذلك، كانت تقارير أمنية، في أكثر من مرّة، قد اتهمت معسكر اللواء المتقاعد خليفة حفتر بترهيب الأسر في مناطق شرق ليبيا حتى يوافقوا على تجنيد أطفالهم كمحاربين. كذلك اتهمت قواته بتنفيذ عمليات خطف في مدينة درنة، شرقي البلاد، في عام 2018، مشيرة إلى أنّه تمّ العثور على 100 جثة، عدد منها يعود إلى نساء وأطفال.

في هذا السياق، ترى الناشطة الحقوقية الليبية بدرية الحاسي أنّ «إعلان نجدة بنغازي يأتي في سياق محاولات تبرير الجريمة من قبل أجهزة أمنية تسيطر على المدينة»، مضيفة لـ«العربي الجديد» أنّه «يتعيّن على النجدة إعلان عدد الأطفال المختطفين، وعلى أقلّ تقدير الذين حضروا للتعرّف على هوية أفراد العصابة». وفي حين تقول الحاسي إنّ «الهدف من الإعلان هو تحميل أطراف مسلحة مسؤولية الانتهاكات في حق الأطفال كتجنيدهم في الحروب»، تشير إلى أنّ «عمليات اختطاف الأطفال تتمّ في الغالب بهدف حصول المختطفين على فدية مالية». وتتابع أنّه «عند التأكد من الأمر، لا بدّ من الالتفات إلى هذه القضية على أنّها تأتي على مستوى تنظيم جماعي»، مؤكدة أنّ «الانفلات الأمني الواسع الذي تعيشه البلاد في ظل غياب سلطة الدولة من شأنه أن يشجّع على انتشار مثل هذه العصابات».

وكانت ليبيا قد شهدت عمليات كثيرة ذات صلة بانتهاكات تطاول الأطفال، لعلّ أشهرها حادثة خطف ثلاثة أطفال من مدينة صرمان، غربي البلاد، في عام 2015. وقد عُرفت تلك العملية من قبل الرأي العام بحادثة «أطفال الشرشاري»، قبل أن تعود إلى الواجهة مجدداً على إثر القبض على قائد إحدى المجموعات المسلحة في المدينة الذي اعترف بقتل الأطفال الثلاثة ودفنهم، بسبب عجز والدهم عن سداد الفدية المالية المطلوبة.

لكنّ الحاسي توضح أنّ حوادث مماثلة كثيرة لم تخرج إلى العلن أو لم يذع صيتها على نطاق واسع، لأنّها «وقعت بالتزامن مع احداث الحرب التي طغت على المشهد في فترات متلاحقة». من تلك الحوادث، تذكر مقتل الطفل عبد الإله الدعدوش في عام 2016 خنقاً، قبل أن ينشر خاطفه صورته على منصات التواصل الاجتماعي، متوعّداً ذويه العاجزين عن توفير المال المطلوب بـ«المزيد». وبعد ذلك رمي جثة الطفل أمام منزل العائلة. وفي العام نفسه، عُثر على الطفل إيهاب المعداني مقتولاً بعد تعرّضه إلى التعذيب لأسباب نفسها. تضيف الحاسي أنّها وثّقت «في خلال الأعوام الخمسة التالية وقائع مشابهة لقي فيها أطفال المصير نفسه لأسباب نفسها، بعدما تحوّل خطف الأطفال إلى مصدر رزق لحملة السلاح المنفلت»، غير أنّها تشدد على أنّ «عودة الظاهرة بشكل منظّم يستدعي وقفة من المسؤولين وكذلك من المدافعين عن حقوق الطفل».

تجدر الإشارة إلى أن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) كانت قد دعت، في تقارير عدّة، إلى حماية أطفال ليبيا، فيما أشارت في أحدها إلى أنّ 400 ألف في طرابلس تعرّضوا لانتهاكات مختلفة. وكان مسؤولون في المنظمة نفسها قد أكدوا، في أكثر من مناسبة، أنّ 2,6 مليون طفل في حاجة إلى مساعدة في ليبيا، وأنّ الأطفال في البلاد يتعرّضون إلى أخطار مباشرة، بسبب فقدان الأمن وانتشار الجريمة وفوضى السلاح، الأمر الذي يجعلهم «أطفال حرب» بامتياز.

> 2,6 مليون طفل في حاجة إلى مساعدة في ليبيا بحسب منظمة يونيسف

رتما تكون هذه الساحة مكانا مناسبا لخطف الصغار (محمود تركية/ فرانس برس)

إيكولوجيا

دول حوض النيل «يقتلها الظما»

محمد احمد الفيلابي

أكان طرفة بن العبد يعنينا حين أشار إلى «كالعيس في البيداء يقتلها الظما... والماء فوق ظهورها محمولُ»؟ إحدى عشرة دولة أفريقية يجري في أراضيها النيل العظيم وروافده، لكنّها تعيش الفقر والتدهور البيئي وعدم الاستقرار، وتتهددها المجاعة المائية.

قبل عقدين من الزمان حاول كويشيرو ماتسورا، المدير العام لـ«يونسكو» أن ينبهنا لما نحن فيه الآن: «من بين كلّ الأزمات الطبيعية والاجتماعية التي نواجهها نحن البشر، فإنّ أزمة المياه هي الأزمة التي تكمن في صلب بقائنا، وبقاء كوكبنا، ولن تنجو منطقة من تأثير هذه الأزمة التي تمسّ كلّ أوجه الحياة، بدءاً من صحة الأطفال، حتى مقدرة الأمم على تأمين الغذاء لمواطنيها».

النيل أطول أنهار العالم، وأعظمها إرثاً، ظلّ عبر حقب التاريخ يغذّي الحياة والنظم البيئية، والتنوّع الكبير للحضارات، فقد ضمّت ضفتاه أعظم الحضارات البشرية. ويؤكد البروفيسور عاصم المغربي، الخبير في شؤون المياه بملتقى أصدقاء حوض النيل، أنه «ليست هناك خطة إطارية لإدارة النيل، لا في الدول منفردة، أو مجتمعة، وهذا وضع مأساوي يؤدي إلى التدهور والفقر. والمعروف أنّ غرض الإدارة المتكاملة توفير الأمن الغذائي لسكان الحوض». وللنيل مجالات واعدة لتنمية قادرة على إنتاج الغذاء، ووفرة الطاقة والمواصلات، والتنمية الصناعية، وصيانة البيئة. كما ستساعد الإدارة المتكاملة لموارد المياه في خلق تكامل إقليمي أعظم من محاولات الاقتصاد والسياسة.

هل هناك أيد خفية تعمل على بعثرة الجهود، و«نقض غزل» التكامل، حتى لا تتمكن هذه الدول من النهوض، والتفكير الجماعي الجاد في الاستغلال الأمثل لمواردها؟ يتفق كثيرون على أنّ الحاجة للتلاقي تزداد يوماً بعد يوم لتلافي مشاكل الفقر المتفاقم، والنزاعات حول الموارد المتفجرة هنا وهناك، فأزمة المياه الكونية باتت ترمي بظلالها على التفكير المستقبلي في العالم، وتأخذ منحى جديداً في التصعيد، ما دامت هناك أطماع لدى دول لا تمتلك ما يكفيها من هذا المورد الحيوي، لكنّها تتوافر على قوى عسكرية واقتصادية تمكّنها من مدّ اليد إلى أبعد ما يكون، ولها من الوسائل ما يجعلها تستغل الضعفاء، ومواردهم. وهو ما يحتم خلق إطار للحوار والتفاهم، وإيجاد صيغة جديدة للتعاون تنبني على الاعتراف بالحدود وحقوق الغير، وعدم العبث بها، مع الالتزام بالنهج الديمقراطي في حلّ المشاكل وإخمادها في مهدها، واحترام مظاهر التعددية الإثنية والثقافية، وتعزيز سبل التعاون الإقليمي من خلال تفعيل دور المجتمع المدني، والتوجه الكامل للتنمية المستدامة، وإعلاء شأن صون البيئة والمحافظة على الأنظمة البيئية، والتوازن البيئي في كلّ منظومة.

(متخصص في شؤون البيئة)